وعدّه بحمل تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف وتحرم كتب القراءة او شئ من اسمائه تعالى
بنحس وعلى نحو مسه بدن لا يطاهر من متنجس وتحرم الوطء على فرش وخشب نقش
بالقرآن كحائط لا انوار او شئ من اسمائه تعالى ولو خيف على مصحف تنجس او كافر او تلف
نحو غرق او ضياع ولم يمكن من تطهيره جاز لمحدث حمله مع الحدث في الاخيرة ووجب في غيرها
صيانة له كما مرت الاشارة اليه ويحرم السفر به الى بلاد الكفار اذا خيف وقوعه في ايديهم
وتوسده وان خاف سرقته وتوسد كتب علم محترم الا لخوف من نحو سرقة تعين ان
خاف على المصحف من تلف نحو حرق او تنجس او كافر جاز له ان يتوسده بل يجب عليه
ويستحب كتبه وايضاحه ونقطه وشكله وتحرم كتب اعجمي ونحوها اليهم في اثناء
كتاب يحاسبهم او يمنع الكافر من مسه لا استماعه ويحرم تعليمه وتعلمه ان كان معاندا
وغير المعاند ان رجي اسلامه جاز تعليمه والا فلا وتكره القراءة بغير متنجس وتجوز بلا
كراهة بحمام وطريق ان لم يلتحق عينا والا كرهت والقراءة افضل من ذكر لبعض محل
فان خصّ بدأ بان ورد الشرع بدفيه فهو افضل منها ويندب ان يعتاد لها جهرا
ان حصر بها في غير الصلاة اما في الصلاة فيسر مطلقا ويكفيه تعوذ واحد ما لم يقطع
قراءته بكلام او فصل طويل كالفصل بين الركعات وان جلس وان يستقبل وان
يقرأ بتدبر وتخشع واداء يرتل وان يبكي عند القراءة والقراءة نظرا في المصحف افضل
منها عن ظهر القلب الا ان زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر غيب فهي
افضل في حقه ويحرم بالشاذ في الصلاة وخارجها وهو ما نقل احادا قرانا كما يأتي
في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما وهو عند جماعة منهم المصنف
ما وراء السبعة ابي عمرو ونافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وعند
اخرين منهم البغوي ما وراء العشرة السابقة وابي جعفر ويعقوب وخلف قال
في المجموع واذا قرأ بقراءة من السبع استحب ان يقرأ القراءة بها فلو قرأ بعض الايات بها وبعضها
بغيرها من السبع جاز بشرط ان لا يكون ما قراه بالثانية مرتبطا بالاولى وبعكس الاي
لا بعكس السور ولكن يكره الا ان تعليم لانه اسهل للمتعلم ويحرم تفسير القرآن بلا علم ونسيان
اوشئ منه كبيرة والسنة ان يقول اتسليت كذا الا نسيته ويندب ختمه اول نهار او
ليل والدعا بعده وحضوره والشروع بعده في ختمة اخرى وكثرة تلاوته وقد افرد
العلماء لما يتعلق بالقرآن بالتصانيف وفيما ذكرته تذكرة لاولي الالباب ومن
تيقن طهرا او حدثا وشك اي تردد باستوا او رجحان كما في الدقائق في ضده هل
طرا عليه او لا عمل بيقينه لان اليقين لا يزول بالشك لخبر مسلم اذا وجد احدكم في بطنه شيئا
فاشكل عليه اخرج منه شئ ام لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متعلق ظن الضد
لا يعمل بظنه لان ظن استصحاب اليقين اقوى منه فعلم بذلك ان المراد باليقين استصحابه
والا فاليقين لا يجامعه شك واما قولها لرافعي يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث فمراده
ان الما المظنون طهارته بالاجتهاد مثلا يرفع يقين الحدث وحمله على هذا وان كان
بعيدا اولى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره
وقال لم اره لغير الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقالت اشياء انه معدود
من اوهامه فلو تيقنهما اي الطهر والحدث بان وجدا منه بعد الشمس مثلا وجهل
السابق

السابق منهما فضد ما قبلهما باخذه في الاصح فان كان قبلهما محدثا فهو الان
متطهر اعتادا تجديد الطهارة ام لا لانه تيقن الطهارة وشك في تاخر الحدث عنها
والاصل عدمه وان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث لانه تيقن الحدث وشك في
تاخر الطهارة عنه والاصل عدمه هذا اذا عتاد تجديد الطهارة وانما تطرد عادته
اما اذا لم يعتد التجديد فهو متطهر لان الظاهر تاخرها عن الحدث فان تذكر انه كان
قبلهما متطهرا ومحدثا اخذ بما قبل الاولين عكس ما مر قاله في المجموع قال وهما في المعنى سوا
والحاصل انه ان كان الوقت الذي وقع فيه الاشتباه وترا اخذ بالضد او شفعا
فبالمثل بعد اعتبار التجديد وعدمه فان جهل ما قبلهما وجب الوضوء لتعارض الاحتمالين
بلا مرجح ولا سبيل الى الصلاة مع التردد المحض في الطهارة وهذا فيمن لم يعتد التجديد اما
غيره فيأخذ بالطهارة مطلقا كما مر فلا اثر لتذكره والوجه الثاني لا ينظر الا ما
قبلهما ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطا وصحح المصنف في شرح المهذب والوسيط
واختاره في التحقيق وغيره وقال في الروضة انه الصحيح عند جماعات من محققي اصحابنا
وقال في المهمات انه المفتى به لذهاب الاكثرين اليه اي وان ما قبل الشك يطل يقينا
وما بعده معارض ولا يدري طهر معلوما او مظنونا ومع هذا فالاول هو المعتمد كما صححه
في الروضة والتحقيق فايدة قال القاضي الحسين ان مبنى الفقه على اربع قواعد اليقين
لا يزول بالشك والضرر يزال والعادة محكمة والمشقة تجلب التيسير قال بعضهم
والامور بمقاصدها شرع قال ابن الاسلام على خمس والفقه على خمس وقال ابن عبد السلام
يرجع الفقه كله الى اعتبار المصالح ودرء المفاسد قال السبكي بل الى اعتبار المصالح
فقط لان درء المفاسد من جملتها وموجب الطهارة وضوء وغسل اهل هو الحدث او
القيام الى الصلاة ونحوها اوهما او احدهما لانها فصل في اداب الخلا
وفي الاستنجا وقد بدأ بالاول منهما فقال يقدم ندبا داخل الخلا يساره بفتح
اليا افصح من كسرها والخارج يمينه على العكس للمجد لانه كلما عاد من التكريم
يبعد فيه باليمنى وخلافه باليسار لمناسبة اليسار للمستقذر واليمين لغيره وقد روى
الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان من بدا برجله اليمنى قبل يساره اذا دخل الخلا
ابتلي بالفقر وفي معنى الرجل يده لهما من قطعها والخلا بالمد المكان الخالي نقل الى البنا المعد
لقضا الحاجة قال الترمذي سمي به لان شيطانا فيه يقال له خلا او ورد فيه
حديث وقيل لانه يخلى فيه اي يتبرز وجمعا خليذ كردا وارديه ويسمى ايضا المرفق
والكنيف والمراحض وتعبيره بدو يا للغو لجرى على الغالب فلا مفهوم له كما في قوله
تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم فيقدم يساره الى موضع جلوسه في الصحرا ونحوها
عند منصرف ودنا ته الموضع قبل قضا الحاجة فيه بمجرد قصد قضائها فيه
كالخلا الجديد قبل ان يقضي فيه احد حاجته وقيا س ذلك ان يكون الحكم في الصلاة في
الصحرا هكذا ايضا ان يقدم اليمنى في الموضع الذي اختاره للصلاة ويسن
ان يبعد اجار الاستحا ان اراد الاستحا بها فخير اذا ذهب احدكم الى الغائط
فليذهب معه بثلاثة احجار يستطيب بهن او الما ان اراد الاستنجا به او هما ان اراد الجمع
ولا يحمل في الخلا ذكر الله تعالى اي مكتوب ذكر من قرآن او غيره حتى حامل ما كتب